الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة وهران 02

كلية العلوم الاجتماعية

مداخلة بعنوان :

واقع الطلاق في المجتمع الجزائري

الأستاذة بودية ليلى

l_demographe@yahoo.fr

أستاذة محاضرة أ، كلية العلوم الاجتماعية ، قسم الديموغرافيا

مخبر البحث في استراتيجيات السكان و التنمية المستدامة

ملخص:

ظاهرة الطلاق جزء من المشاكل الكثيرة التي يعاني منها المجتمع، من حيث التعريف قد نجمع هذه الظاهرة في أي حكم يقضي بانتهاء العقد الرسمي الذي يجمع بين الزوجين ولا نستطيع حسره في تطور او تخلف أي دولة، فهذه الظاهرة موجودة في جميع الدول ولكن عمق هذا المصطلح يستدعي الوقوف عليه و دراسته، لأنه يخلف لنا اثار ينبغي علينا تفاديها لذا يلزم اتباع الخطوات المنهجية لذلك سواء من تحديدنا للإشكالية وتعريفنا لمفاهيم الدراسة تليها الجواب المؤقت للإشكالية و هذا ما يعرف بالفرضية و سوف نثبتها او ننفيها من خلال الإحصاءات و الاستعانة بالدراسات السابقة باتباع منهج محدد، كل هذا سيجعلنا نلم بهذه الظاهرة و الخروج بجواب مقنع و علمي لإشكاليتنا. تهدف هذه المداخلة الى محاولة وصف ظاهرة الطلاق في المجتمع.و تفسير الظاهرة بمعرفة العوامل المؤدية اليها والآثارالمترتبة عنها و كيفية استخلاص بعض النتائج و إيجاد حلول للحد منها.الوقوف على إحصاءات حالات الطلاق خلال الفترة 2009 – 2017 لإجراء المقارنات و تحليل البيانات المتوفرة لحالات الطلاق.

الكلمات المفتاحية: الطلاق، الخلع، العقد، الأسرة، المجتمع

مقدمة:

يقال ان لكل مصطلح نقيض و للزواج نقيضه ألا و هو الطلاق بجميع اشكاله حتى أصبحت تدرس كظاهرة اجتماعية يعاني منها المجتمع بغض النظر عن تقدمه او تخلفه و ولاية تلمسان كغيرها من الولايات الجزائرية التي توجد فيها هذه الظاهرة، و محاكمها مليئة بالقضايا التي تدرس يوميا المشاكل التي تتعلق بشؤون الاسرة و من هذا المنطلق مداخلتنا هذه سوف نحاول الالمام بهذه الظاهرة، الا و هي ظاهرة الطلاق و نحن هنا نتحدث عن جميع أنواعها، سوآءا بالطريقة التعسفية بطلب من الزوج او حتى الزوجة اذا ارادت ان تفك رابطة الزواج فترفع قضية خلع ضد زوجها او بطلب من الاثنين وهذا ما يعرف طلاق بالتراضي، كل هذا يؤدي الى فك عقد الزواج الرسمي الذي يربط بين الزوجين بضمانة الشرع و القانون و لكن هنا سوف نحاول دراسة مآل هذه الظاهرة، بمعنى اخر هل هي في تزايد او نلاحظ انخفاض في هذه الظاهرة كونها في تذبذب، من حيث السنة و المجتمع .

تحديد الإشكالية:

نظرا لأهمية دراسة ظاهرة الطلاق وخطورتها و ذلك لارتباطه بالسلب على مستقبل التركيبة الاجتماعية لمجتمع سكاني واقتصادي كبير فيه وتغيرات هامة وسريعة، فالملاحظ أنه بعدما كانت الأسرة تتمتع بالإستقراروبعد أن كانت فك الرابطة الزوجية من الأمور التي تحدث نادر. أصبحت مؤخرا تحدث بشكل مريب وإرتفاع ملحوظ فهي تمثل ظاهرة ديموغرافية نظرا لتطور عدد حالات الطلاق خلال فترة معينة في المجتمع و ارتفاع معدلاتها.

ولقد اصبح الطلاق واقعا مؤلما بعد ان ارتفعت معدلاته وتحول من حل لمشكلة الى مصادر لمشكلات عدة لما يترتب عليه من اثار سلبية و تفكك للأسرة و ما يصاحبه من انحراف الاحداث والجرائم الأخلاقية و غيرها. وقد حاز موضوع ظاهرة الطلاق على اهتمام كثير من الدراسات و البحوث الاجتماعية والديموغرافية لأنه يؤثر على أداء الاسرة لمهامها واستقرارها الاجتماعي وعلى مستقبل أبنائها ومن هنا لابد الإجابة عن التساؤل التالي:

ما مدى تطور حالات الطلاق في الجزائر في الفترة 2009-2017 ؟

وماهي الأسباب المؤدية لذلك و الاثار المترتبة عنها؟

فرضيات الدراسة:

-هناك تزايد في حالات الطلاق في الجزائر

-يرجع حدوث الظاهرة الى الزواج المبكر

-يعود هذا التزايد لأسباب اجتماعية و اقتصادية و ثقافية متل:الخلافات التي تنشأبين الزوجة وأهل الزوج و بين الزوجين.

يؤثر الوضع الاقتصادي المتدني للأسرة في زيادة حالات الطلاق.

-يترتب على هذا التزايد اثار سلبية، متلصعوبة إعادة المرأة المطلقة الزواج مرة ثانية .

اضطراب تنشئة الطفل وحرمانه أبسط حقوقه.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة فيما يلي:

لها أهمية علمية كبرى بالنسبة للمجتمع الإنساني بصفة عامة و المجتمع الجزائري بصفة خاصة، و تلمسان بصفة اخص.

محاولة التعرف على الأسباب التي تؤدي الى الطلاق وإمكانية الوقاية منها.

بيان تطورحالات الطلاق في تلمسان.

كشف بلديات المدينة التي تكثر فيها حالات الطلاق.

العمل على التقليل من النسب المتزايدة لهذه الظاهرة.

فهدفها الأساسي هو تخليص الاسرة التي تعد اهم خلية في المجتمع من هذه الافة التي تعرقل مسيرة تطورها.

تحديد المفاهيم:

المجتمع: هو مجموعة من الأسر تعيش في منطقة معينة لهم خصائص ثقافية، حضارية ودينية مشتركة مكون من كافة شرائح المجتمع، فالمجتمع هو تجمع مهيكل للأفراد تربط بينهم علاقات متبادلة ومصالح مشتركة. 1

الاسرة

لغة: الرهط أي الأشخاص الادنون من الرجل

والاسرة اصطلاحا في نظام الاسلام: تلك الخلية التي تضم الإباء و الأمهات، و الأجداد و الجدات، و البنات و الأبناء، و أبناء الأبناء.

الاسرة دعامة أساسية في المجتمع: اذا كان الفرد هو اللبنة الأساسية ف بناء المجتمع فان الاسرة هي الخلية الحية في كيانه. و الفرد جزء من الاسرة يأخذ خصائصه الأولى منها قوله تعالى، " ذرية بعضها من بعض و الله سميع عليم" (ال عمران) 2

يشير المعنى الواسع للأسرة الى مجموعة الافراد الذين يعتقدون فيما بينهم انهم ينتمون الى جماعة مستقلة داخل المجتمع، و يرتبطون الواحد بالأخر عن طريق روابط الدم او الزواج و يدركها بقية افراد المجتمع، و يرون ان هؤلاء يرتبطون ببعضهم البعض عن طريق علاقات خاصة تجمعهم. و يعرف بل و فوجل الاسرة بانها الوحدة البنائية المكونة من رجل و امرأة يرتبطان مع اطفالها بطريقة منتظمة اجتماعيا سواء كان هؤلاء الأطفال من صلبهما او بطريق التبني.3

ليس لاصطلاح الأسرة في الواقع تعريفا واضحا يتفق عليه علماء الإجتماع وذلك نظرا لتعدد أنماطها ولحساسية وشخصية موضوعها ؛وإن كان هذان العاملان وغيرهما ؛لاينفيان حقيقة هامة ؛وهي أن جميع الناس في المجتمعات سوآءا الماضي أو الحاضر ولدو وتربو في أسرة "تتكون من ثلاث أعضاء على الأقل ؛ينتمون إلى جيلين فقط (جيل الآباء وجيل الأبناء)؛وهي تحتوي على شخصين بالغين هما الذكر والأنثى وهما الأبوان البيولوجيان للأطفال فالأسرة هي أول وسط طبيعي واجتماعي للفرد. 4

الزواج:

يمكن تعريف الزواج بانه عقد يحل لكل من الزوجين الاستمتاع بصاحبه .

---

[1]علي عبد الواحد وافي، الأسرة والمجتمع القاهرة، مكتبة النهضة 1966 فحة3

[2]د اماني على المتولى، الضوابط القانونية و الشرعية و المشكلات العلمية للانواع الحديثة للزواج والطلاق، دار الكتاب الحديث،القاهرة الكويت الجزائر، 2010، ص 20

[3] منال رفعت، الاسرة بين النظام الاجتماعي و العنف في الدول العربية، ط1، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2016، ص 100

[4]سناء الخولي الزواج والعلاقات الأسرية ،الإسكندرية دار المعرفة الجامعية1979 فحة 34

فعقد الزواج هو ملك المتعة او حلها.

و عرفته المادة 4 من قانون الاسرة الجزائري بما يلي:

(الزواج هو عقد يتم بين رجل و امراة على الوجه الشرعي، من أهدافه: تكوين اسرة أساسها المودة و الرحمة و التعاون و احصان الزوجين و المحافظة على الان

مفهوم الطلاق

المفهوم اللغوي

لغة: ماخوذ من الطلاق و هو الارسال و الترك

شرعا: هو حل رابطة الزواج و انهاء العلاقة الزوجية. 5

شرع الله سبحانه وتعالى الطلاق، كي يتمكن الزوجان من التخلص من العلاقة الزوجية التي تربطهما اذا تعذرت بينهما المعاشرة بالمعروف و ذلك لقوله تعالى:"فامساك بمعروف او تسريح باحسان..." (البقرة) . ونظرا لان الطلاق ينهي العلاقة الزوجية، فهو امر غير مستحب الا لضرورة، و استدلو على ذلك بقول الرسول الكريم صلى الله عليه و سلم : "ابغض الحلال الى الله الطلاق". 6

الطلاق هو انهاء علاقة الزوجية بتعبير صريح و متعارف من الزوج او الزوجة او منهما او من القضاء.7

يمكن تعريف الطلاق على انه حل رابطة الزواج بلفظ صريح: كانت طالق،او كناية مع نيته كاذهبي الى اهلك،اب انه فصل المراة عن الرجل و جعلها طليقة من قيود الزوجية.

وهو ما ذهبت اليه المادة 47 من قانون الاسرة الجزائري حينما نصت على ان: "تنحل الرابطة الزوجية بالطلاق".8

تعريف الطلاق في قانون الاسرة الجزائري

---

[5]بلحجار سيدي محمد عز الدين، بن □ابر محمد، طلاق الوالدين و اثره على التحـ□يل الدراسي للتلميذ في الطور الابتدائي، دراسة عيادية لحالتين، مذكرة ليسانس، 2013، ص 10

[6]دكتور محمود احمد طه محمود، الحماية الجنائية للعلاقة الزوجية، ط1، دار الحامد للنشرو التوزيع، عمان، 2014، ص 73

[7]البوفيسور دكتور مـ□طفى إبراهيم الزلمي، احكام الزواج و الطلاق في الفقه الإسلامي المقارن، ط 1، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2011، ص 101

[8]نفس المرجع السابق، الزواج و الطلاق في الشريعة و القانون، ص40

جاء في المادة (48) من هذا القانون (الطلاق حل عقد الزواج ويتم بإرادة الزوج او بتراضي الزوجين او بطلب من الزوجة في حدود ما ورد في المادتين 53 و 54 من هذا القانون. 9

المفهوم الاجتماعي:

ان الطلاق هو الفسخ الشرعي للارتباطات الزوجية و بالتالي الاثبات الاجتماعي لفسخ العقد.10

إن الطلاق عبارة عن« نوع من التفكك الأسري وانهيار الوحدة الأسرية وانحلال بناء الأدوار الاجتماعية، المرتبطة بها، عندما يفشل عضو أو أكثر في القيام بالتزامه، هذا التفكك الأسري الذي يحدث نتيجة لتعاظم الخلافات بين الزوجين إلى درجة لا يمكن تداركها11 »

المفهوم الديموغرافي:

يعرفه رولان بروسا في القاموس الديمغرافي "بأنه قطع العلاقة الزوجية بحكم العرف والقانون ، وهو على ثلاثة أنواع ؛طلاق عقابي ، طلاق في شكل انفصال،طلاق توافقي" 12

المفهوم الاجرائي:

الطلاق في الديموغرافيا هو فسخ العلاقة الزوجية نتيجة حكم قضائي صادر عن الجهات القضائية، سواء كان بالتراضي بين الزوجين او بإصرار من احد الطرفين.

و فيما يخص حالة الانفصال، تميز الديموغرافيا بين الأزواج المنفصلين بصفة قانونية (شرعية) و غيرهم من الذين افترقوا بشكل فعلي دون صدور حكم قضائي.

و تشير الى ان الأزواج الذين انفصلوا عن بعضهم و يعيشون مفترقين سواء كان ذلك بصفة قانونية او بشكل اخر بمن فيهم الذين تمت فرقتهم بطريقة قسرية(لا ارادية) يشكلون ما يسمىبالأزواج المنفصلين او الاسر المنفصلة .

الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى : دراسةالطالبمحمدالطويلسنة 2006 تحتعنوان" عواملانتشارالطلاقفي المجتمع الجزائري " حيثأجريت على 168 فردامنالمطلقينوالمطلقاتبمدينةالجزائر ،وهدفتالدراسةإلىمحاولةاكتشافالدوافعوالأسبابالرئيسيةالتي

---

[9] الدكتور المـري مبروك، الطلاق و اثاره من قانون الاسرة الجزائرية، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2010، ص 111

[10] نفس المرجع السابق، طلاق الوالدين و اثره على التحـيل الدراسي للتلميذ في الطور الابتدائي، ص 10

[11]

[12] Dictionnaire de démographie .Roland Pressat ; universitaire de France. .1 er édition. 1979 .p53

تعكسمدىمساهمةالمتغيراتالجديدةفيإحداثالطلاقوارتفاع معدلاتهفي المجتمعالجزائري،وقداعتمدالباحثفيهذه الدراسةعلىالمنهجالإحصائيوالمنهجالتاريخيوخلصتالدراسةإلىأنأسبابالطلاقتعودإلىسوءالاختيار ،تدخلالأهلفي حياةالزوجينوانخفاضمستوىدخلالأسرة والسكن مع أهل الزوج.

الدراسةالثانية: أوضحت دراسة الطالب بودخيلي معطي في المجتمع الجزائري رسالة ماجستر عام 1995 في كل من مشرية ،المسيلة منطقة القبائل أخذ فيها عينة تتكون من 207 فردا منها 123 مطلق و84 مطلقة ، وقد أستعمل فيها المنهج المقارن وتوصل إلى أن الزواج المبكر يعتبر عامل مساعد على الطلاق كما أوضح أن نقص الإنجاب أو ضعفه يقلل من مكانة المرأة ويؤدي هو الأخر إلى التقليل من الانسجام وبالتالي حدوث الطلاق.

الدراسة الثالثة: أوضحت دراسة كل من الطالبتين فاطمة بوتلي وصليحة طيطي في إعداد مذكرة ماستر سنة2012 تحت عنوان "أسباب ارتفاع إحصائيات الطلاق بولاية ورقلة "،حيث اشتملت الدراسة على 60فردا من المطلقين والمطلقات ،وقد استعانت الباحثتان بعدد من المحامين في المنطقة وبإحصاءات الطلاق المتحصل عليها من المجلس القضائي ،وقد توصلت الباحثتان إلى أن الأسباب الاقتصادية وفي مقدمتها أزمة السكن تؤدي إلى الطلاق بعد تفكك العلاقات الزوجية بين الزوجين والسبب في ذلك أن الكثير من المتزوجون الجدد لا يجدون مسكنا مستقلا ويضطرون للسكن مع أهل الزوج ومعلوم أن هذه الحالة تحرم الزوجين من الشعور بالاستقلال وبالتالي تدخل الأهل في حياتهما الخاصة مما يؤدي إلى عدم الاستقرار.

الدراسة الربعة: دراسة الطالبة الشعوبي فضيلة سنة 2012-2013 مذكرة ماستر تحت عنوان أسباب ،انتشار الطلاق في مينة تقرت حيث اشتملت الدراسة على عينة من 117فرد منها 38مطلق و79مطلقةوتوصلت من خلال دراستها أن اهم الأسباب الحقيقية للطلاق تكمن وراء الخلافات العائلية التي تأتي في مقدمة أسباب الطلاق يليها مباشرة سوء التفاهم مع الشريك كما أوضحت أن للعوامل الإقتصادية دور كبير في إحداث الطلاق.

من خلال الدراسات السابقة حول ظاهرة الطلاق، يتبين لنا مجموعة من الملامح المشتركة لوقوع الطلاق و أسبابه و يمكن القول ان هذه الدراسات السابقة تؤكد على ان الطلاق يقع نتيجة سوء الاختيار و تدخل الاهل في حياة الزوجين،و الخلافات العائلية و غيرها من المشاكل كسوء الانجاب كما انه يقع نتيجة السكن مع اهل الزوج ، كما انه يقع نتيجة الجهل سواء كان بسبب الزواج المبكر بين الزوجين او لصغر سن الزوجين .

أنواع الطلاق:

1.1 الطلاق بالإرادة المنفردة للزوج:يكون من حق الزوج المطلق ؛أن ينهي زواجه بمحض إرادته ؛ودون موافقة الطرف الآخر ودون حاجة إلى حكم القضاء ؛أو بيان الأسباب الداعية إلى ذلك.13

عرفت الآراء الفقهية الطلاق لغة على انه رفع القيد وحل الرباط و عرف أيضا انه مأخوذ من الاطلاق ومعناه الارسال والترك كان يقال اطلقت الأسير أي حللت قيده و تركته حرا.

ورفع القيد في الاصطلاح يكون بلفظ خاص يفيد ذلك صراحة او كتابة او إشارة و الهدف منه هو رفع احكام الزواج وإيقاف استمراريته .

المشرع الجزائري كان متذبذبا بين التطرق للتعريف و غض النظر عنه ففي الوقت الذي الف ترك التعاريف القانونية للفقه للخوض فيها لم يجسد ذلك في المادة 48 من القانون رقم 11/84 اذ نص صراحة على ان "الطلاق حل عقد الزواج ..." 14

المبررات المتداولة لارتفاع الطلاق:

عدم الكفاءة الجنسية

فقدان العذرية

النشوز 15

2.1 الطلاق بالتراضي (بإتفاق الزوجين):

إن الطلاق بالتراضي يتم بموافقة الزوجين معا على الطلاق ؛وما على القاضي إلا توقيع الطلاق وتنفيذ الحكم.

3.1 التطليق:

ويقصد به إنهاء العلاقة الزوجية بحكم من القضاء ويتم بناء على طلب أحد الطرفين –وغالبا ماتكون الزوجة –لأمر نص عليه القانون على سبيل المثال كإضرار أحد الزوجين بالآخر؛ أو مرض أو تعذر إستمرارالحياة المشتركة بينهما.16

---

[13] الدابوني عبد الرحمن نظام الأسرة وحل مشكلاتها في ضوء الإسلام، القاهرة دار الفكر 1968ص87

[14] باديس ذيابي، دور واثار فك الرابطة الزوجية في قانون الاسرة، ج1، دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع، عين مليلة الجزائر، 2012، ص 11

[15] المرجع نفسه، ص 18، 20، 23

لم تعد إرادة الزوج وحدها تحدث اثر الطلاق اذ جوبه عن طريق الفقه و القانون بصورة أخرى تتمثل في الطلاق عن طريق القاضي او بما اصطلح على تسميته (التطليق) وبناء على هذه الصورة يمكن للزوجة ان تفك زوجيتها ليس بإرادة منفردة وانما عن طريق القاضي اذا ما اثبتت سببا مشروعا يجعل الحياة الزوجية مستحيلة .17

الحالات التي اضافها التعديل كأسباب للتطليق:

ركز قانون الاسرة الجزائري على سبع حالات يمكن للزوجة ان تطلب التطليق بناء على أي حالة منها وفي ذلك ترشيح للمبدا القائل بان صورة التطليق هاته انما وجدت للتسيير على الزوجة اذا ما ارادت فك زوجيتها و لان المسالة لاتتعلق بالحق الأصيل .18

فحسب المادة 48 رقم 05-02 المؤرخ في 27 فبراير 2005 مع مراعاة أحكام المادة 49 أدناه ، يحل عقد الزواج بالطلاق الذي يتم بإرادة الزوج أو بتراضي الزوجين أو بطلب من الزوجة في حدود ما ورد في المادتين 53 و54 التي تنص على مايلي:

يجوز للزوجة أن تطلب التطليق للأسباب الاتية:

1-عدم الإنفاق بعد صدور الحكم بوجوبه ما لم تكن عالمة بإعساره وقت الزواج مع مراعاة المواد 78-79-80 من هذا القانون.

2-العيوب التي تحول دون تحقيق الهدف من الزواج

3-الهجر في المضجع فوق أربعة أشهر.

4-الحكم على الزوج عن جريمة فيها مساس بشرف الأسرة وتستحيل معها مواصلة العشرة الزوجية و الحياة الزوجية .

5- الغيبة بعد مرور سنة بدون عذر ولانفقة

6- مخالفة الاحكام الواردة في المادة 8 .

7- ارتكاب فاحشة مبينة.

---

[16]المتوني أماني علي ،الضوابط القانونية والشرعية والمشكلات العلمية للأنواع الحديثة للزواج والطلاق ، القاهرة دار الكتاب الحديث ص221

[17]باديس ذيابي، ور واثار فك الرابطة الزوجية في قانون الاسرة، ج1، دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع، عين مليلة الجزائر، 2012، ص 35

[18]المرجع نفسه، ص 53

8- الشقاق المستمر بين الزوجين.

9-مخالفة الشروط المتفق عليها في عقد الزواج.

10- كل ضرر معتبر شرعا.

وبجانب هذه الأنواع من الطلاق هناك نوعين اخرين هما.19

4.1 الخلع:

لغة: هو لفظ مشتق من الفعل خلع و معناه النزع والازالة وهو لفظ يعبر عن فكرة تعني نزع الشيء كما يخلع الثوب.

اصطلاحا: و هو حصول الفرقة بين الزوجين و برضاهما بعوض تدفعه الزوجة لزوجها و هو بذلك يختلف عن الطلاق و الذي يكون بالارادة المنفردة للزوج و تنحل به الرابطة الزوجية دون عوض.

بتفحصنا لما جاء به بعض الفقهاء نلاحظ ان مسالة الرضائية ليست ضرورية، حيث يمكن للزوجة ان تخالع زوجها دون حاجة لرضاه حيث كرهت العيش معه لكن بشرط تقديم العوض.20

هو مزايلة الشيء الذي كان يشتمل به، او عليه. تقول: خلعت الثوب، اخلعه خلعا. وخالعت المرأة زوجها و قد اختلعت، أي افتدت نفسها منه بشيء تبذله فهي تخلع. والخلع هو التجريد و الازالة و في الحديث (من خلع يدا من طاعة لقي الله لا حجة له). 21

والخلع الذي اباحه الإسلام مؤخوذ من خلع الثوب اذا ازاله لان المراة لباس الرجل، قال الله تعالى: "هن لباس لكم، وانتم لباس لهن" سورة البقرة الاية 187 و يسمى الفداء، لان المراة تفتدى نفسها بما تبذله لزوجها. وقد عرفه الفقهاء بانه "فراق الرجل زوجته ببدل يحصل له " والاصل فيه ما رواه البخارى، و النسائى، عن ابن عباس.قال: "اتردين عليه حديقته ؟ قالت: نعم. فقال رسول الله صلى الله صلى الله عليه وسلم : اقبل الحديقة وطلقها تطليقه". 22

أ/ تطور الخلع كحق للزوجة القضاء الجزائري:

---

[19]قانون الاسرة

[20]عماري نور الدين، الخلع من رخ□ة الى حق ا□بل للزوجة بين احكام القضاء و قانون الاسرة الجزائريين، معهد الحقوق المركز الجامعي النعامة، 2015، ص 104، 105

[21]د اماني على المتولى، الضوابط القانونية و الشرعية و المشكلات العلمية للانواع الحديثة للزواج والطلاق، دار الكتاب الحديث،القاهرة الكويت الجزائر، 2010، ص 222

[22]السيد أبو عيطة، الزواج و الطلاق في زمن العولمة، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية،2014، ص 144

عدل قانون الاسرة الجزائري مادته 54 مؤخرا بموجب الامر 02/05 المؤرخ في 2005/02/27 بتبنيه لاحقية الزوجة في مخالعة نفسها جلاء للغموض الذي كان سائدا في نفس المادة قبل التعديل حيث نص " يجوز موافقة الزوج ان تخالع نفسها بمقابل مالي".

و رغم تدخل المشرع الجزائري في التعديل الأخير للامر المؤرخ في 05/02 المؤرخ في 2005/02/27 ليجعل من الخلع حقا اصيلا للزوجة الا ان مادة واحدة حول الموضوع امر ليس كافيا كونها صورة لها من حساسية ما يجعلها مهمة للغاية لان الامر متعلق بحق المراة الارادي و المنفرد في إيقاع الطلاق مقابل مال تدفعه.

وعلى هذا الأساس كان يتعين على المشرع الجزائري ان يخصص عدة مواد بشان هذه الصورة.

- كان يقر حق الزوجة في مخالعة نفسها دون موافقة الزوج.

- ان يكون الخلع بعوض تبذله الزوجة و يقع طلاقا بائنا.

- ان يحدد الأمور التي لا ينبغي ان تكون بدلا للخلع كحضانة الأولاد و الأشياء المتعلقة بحقوقهم و ذلك تكريسا لمصلحة المحضون. 23

ب/ الخلع لأتفه الأسباب او بلا سبب: 24

ان الله سبحانه وتعالى انما شرع الخلع للحاجة ذلك لانه لما جعل جعل الطلاق بيد الرجل اذا كره زوجته ان يطلقها باعتباره المنفق و الممتع و الذي يدفع المهر و انه المفضل بتفضيل الله له جعل الخلع و الافتداء للمراة اذا كرهت زوجها لخلقه او خلقه بان تدفع له مقدارا من المال مقابل الفرقة كتعويض له عما قدمه لها وما سيقدمه للثانية وانما يدفع ذلك ابتغاء العيش معها و لما تعذر ذلك كان لها ان تختلع.

ومن هنا فليس للمراة ان تطلب ذلك من غير سبب او بسبب تافه لان الشارع الحكيم شدد في الوعيد لمن تفعل ذلك.

فعن عقبة بن عامر قال قال رسول الله صلى الله عليه و سلم "المختلعات و المتنازعات هن المنافقات ".

ج/ شروط الخلع:

---

[23] باديس ذيابي، □ور واثار فك الرابطة الزوجية في قانون الاسرة، ج1، دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع، عين مليلة الجزائر، 2012، ص 78

[24] الدكتور الم□ري مبروك، الطلاق و اثاره من قانون الاسرة الجزائرية، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2010، ص 267

باعتباره تصرفا قانونيا لابد ان يصدر عن شخص بالغ و كامل العقل وان يكون مختارا غير مكرها وان يقصد او ينوي الخلع و ان كانت المختلعة مدخول بها يجب مخالعتها في الطهر.25

يوجد نوعين اخرين من حالات فك الرابطة الزوجية هما :

الطلاق الرجعي:

هو الذي يوقعه الزوج على زوجته التي دخل بها و لم يكن مسبوقا بطلقة أصلا او كان مسبوقا بواحدة يملك فيه الزوج حق الرجعة داخل العدة لقوله تعالى: "و بعولتهن احق بردهن في ذلك ان أرادوا اصلاحا". 26

فالطلاق الرجعي هو الطلاق الذي يملك فيه الزوج مراجعة امراته الى الحياة الزوجية مادامت في العدة من غير عقد ولا مهر جديدين رضيت الزوجة ام ابت.

الطلاق البائن:

وينقسم الطلاق البائن بدوره الى قسمين

اما ببينونة صغرى واما ببينونة كبرى

الطلاق البائن بينونة صغرى:

هو الطلاق الذي لا يملك فيه الزوج مراجعة زوجته الا بعقد ومهر جديدين وبرضاها وسواء انقضت العدة او لم تنقض. 27

ويكون بائنا في الحالات التالية

الطلاق الرجعي الذي انقضت عدته – الطلاق قبل الدخول طلاق الخلع يكون مقابل ما تدفعه الزوجة الطلاق الذي يوقعه القاضي باستثناء التطليق او عدم النفقة. 28

الطلاق البائن بينونة كبرى:

---

[25]الأستاذ لحسين بن شيخ اث ملويا، رسالة في طلاق الخلع، دار هومة للطباعة و النشرو التوزيع، الجزائر،2010، ص 129

[26]بلحجار سيدي محمد عز الدين، بن ابر محمد، طلاق الوالدين و اثره على التحيل الدراسي للتلميذ في الطور الابتدائي، دراسة عيادية لحالتين، مذكرة ليسانس، 2013، ص 11

[27]المرجع السابق، الطلاق و اثاره من قانون الاسرة الجزائرية، ص137،136

[28]بلحجار سيدي محمد عز الدين، بن ابر محمد، طلاق الوالدين و اثره على التحيل الدراسي للتلميذ في الطور الابتدائي، دراسة عيادية لحالتين، مذكرة ليسانس، 2013

هو الذي لا يستطيع الزوج المطلق بعده إعادة المطلقة الى الزوجية الا بعد ان تتزوج برجل اخر زواجا صحيحا، و يدخل بها دخولا صحيحا، ثم يفارقها او يموت عنها، و تنقضي عدتها منه.[29]

[29] اماني على المتولى، الضوابط القانونية و الشرعية و المشكلات العلمية للانواع الحديثة للزواج والطلاق، دار الكتاب الحديث،القاهرة الكويت الجزائر، 2010، ص 226

2 أسباب الطلاق :[30]

1.2 عدم التخطيط

انه اغلب المتزوجين لم يخططوا للزواج بشكل عميق ولا يعرف هدفه من الزواج وماذا يريد من زوجته وما تريد زوجته منه وماهوماعليه لان زواجه خضع من الاهل و الأصدقاء فالزملاء او يكون حب تقليد او المثابرة و المجتمع واذا صار رجلا لابد ان يتزوج و الزوجة كذلك تخضع لنفس العوامل مع زيادة الهروب من الاهل والتفاخر عند رفيقاتها من بني حواء.

2.2 عدم فهم الطرف الاخر

مشكلتنا عموما ان الرجل و المراة عند حدوث مشكلة او سوء الفهم او غضب او حتى اختلاف بالراي ان يتصرف بعقله كانه يعامل رجل اخر و امراة أخرى و تلقائيا يبادر كل طرف بنسج الأفكار المترتبة على ذلك دون ادنى تفكير بان القابل جنس اخر يحمل نفسية أخرى وعقلية أخرى.

3.2 عدم وجود الحوار:

مشكلة اغلب الأزواج الهروب عند المشكلة او عند حدوث امر لا يحبه الطرف الاخر و لكنها لقيد الحساب و تخزينها مما تسبب في تراكم و عدم فتح الحوار مع الطرف الاخر لتفهم وجهة نظر الاخر بسبب تراكمات و جفاء و برود عاطفي حتى تاتي وقت الانفجار فيبدا عمليات الحساب التي تكون قد وصلت لعدد تراكمي يجعل منها فرصة للتقارب و التسامح.

4.2 عمل المراة و تاثيرها على شخصيتها:

ان الكثيرين من الباحثين في علم الاجتماع يجعلون من عمل المراة خارج البيت عملا أساسيا من العوامل المساعدة على الطلاق لانه يساعدها في الحصول على ميزانية خاصة بها تجعلها اقل اعتمادا على زوجها من الناحية المادية كما ان مركزها الاجتماعي يشعرها

بحريتها و قيمتها و شخصيتها في الحياة اكثر من عدم عملها و يجعلها اكثر استعدادا للمناقشة حول الحقوق الزوجية و شؤون الاسرة سواء مع زوجها او مع الرجال بالمكاتب و المصانع و المدارس و الشركات و الجامعات و التي تاسس سلوكها متاثرة بتلك المناقشات.

5.2 العامل الاقتصادي و المادي و اثره الواضح في حياة الاسرة:

[30] بلحجار سيدي محمد عز الدين، بن ابر محمد، طلاق الوالدين و اثره على التحيل الدراسي للتلميذ في الطور الابتدائي، دراسة عيادية لحالتين، مذكرة ليسانس، 2013، ص 12

ان العامل الاقتصادي من الأسباب التي يستند عليها الطلاق في المجتمعات العربية حيث عندما تضيق سبل المعيشة يفشل الزوجان في تحقيق حياة سعيدة و مؤدية لاغراضها فيتخفف الزوج من العبئ ولا يبالي تعد لما يكون فالطبقات ذات المستوى الاقتصادي المنخفض تطلق اكثر من ذات المستوى الاقتصادي المرتفع.

6.2 التغيير في تشريعات فك الرابطة الزوجية بالنسبة للمجتمعات الصناعية:

إن التغيير في التشريعات من مانعة للطلاق إلى مبيحة له، لا يمكن أن يؤدي إلى انتشار الطلاق في أي مجتمع من المجتمعات وإنما التساهل في إجراءات الحصول عليه إلى حد بعيد هو المتسبب بالدرجة الأولى في ذلك، والدليل على هذا أنه بالرغم من إباحة المجتمعات الإسلامية للطلاق إلا أن معدلاته فيها أقل ارتفاعا وحدة من المجتمعات الصناعية.[31]

7.2 الزواج المبكر و مدته:

نتيجة الدراسات المقارنة أجريت في عدة مجتمعات تبين فيها ان النساء التي تزوجن مبكرا يكن اكثر عرضة للطلاق من غيرهن حيث وجد ان علل نسبة الطلاق في العالم حققت عندما كان سن الزواج بالنسبة للفتيات 18 سنة فاقل نسبة للذكور 20 فاقل يولد المرض و الهم و الطلاق.

8.2 ازمة السكن:

ان هذه الازمة في المراكز الحضرية الكبرى تعتبر احدى العوامل المشجعة على الطلاق التي لوحظ من بينها المجتمع الجزائري. فالسكن مع اهل الزوج يطرح مشاكل عديدة
للزوجين نظرا للصراع الذي يكون بين الزوجة و الحماة من جهة و بين الزوجة و الزوج من جهة أخرى وذلك من خلال نقص الحرية التي يشعر بها الزوجان.

9.2 الاختلاف بين الزوجين اجتماعيا اقتصاديا ماديا و ثقافيا:

ان هذا الاختلاف هو عامل مساعد لانه يؤدي الى اختلاف نظرة الزوجين الى الحياة العامة و الحياة الزوجية كتربية الأولاد مثلا قد لا يبدو أهمية لهذه الأمور في المراحل الأولى غير انها تعمل عملها عند التعامل الجدي و دور المعاشرة فيثير كثيرا من حالات التوتر التي تنتهي عادة بالطلاق.[32]

---

[31] مسعودة كمال، مشكلة الطلاق في لمجتمع الجزائري، دون تر، ديوان المطبوعات الجامعية الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، 1855، ص 78

[32] نفس المرجع السابق، طلاق الوالدين و اثره على التحـ□يل الدراسي للتلميذ في الطور الابتدائي، ص 12، 13

10.2 عدم التو افق الجنسي بين الزوجين:

ان هذا العامل يؤدي الى زيادة درجة الخلافات بين الزوجين و وصولها الى نقطة يصعب معها التوفيق و يصبح لا محال من حل الرابطة الزوجية و التي الى جانب هذه الأسباب هناك أسباب أخرى يمكن ذكرها

فيما يخص الزوجة

الكراهية معناها الزواج بامراة أخرى - عجز الزوج و مرضه معناه سوء المعاملة
كبر السن و عدم التكافؤ الصحي و الجنسي - ادمان الزوج المقامرة الخمر و تعاطي المخدرات
اهمال الواجبات الزوجية نحو الزوجة

فيما يخص الزوج

الكراهية و الملل من العلاقة الزوجية الطويلة
عقم الزوجة و مرضها - سوء الاخلاق و ارتكاب الزوجة لجريمة الزنا مما يجعل الزوج يطلب الطلاق -اهمال الزوجة لواجباتها و كبر سنها.مما يجعل الفارق يكبر بينهما و عدم التفاهم-

انجاب المرأة و اهتمامها بأولادها و اهمالها لزوجها

بالنسبة للأسباب الديمغر افية للطلاق:

تتمثل في مدة الحياة الزوجية حيث أنه كلما زادت المدة كلما قلت حالات الطلاق والعكس ،حيث تزيد المعدلات في السنوات الأولى من الزواج ،إضافة عامل الخصوبة وهي عدم قدرة الزوج أو الزوجة على الإنجاب إضافة إلى عامل السن عند الزواج فهناك علاقة عكسية بين العمر والطلاق إذ نجد أن نسبة الطلاق عالية عند الفئات صغيرة السن وتنخفض كلما تقدم العمر. [33]

4 اثار الطلاق:

1.4 الإجتماعيةوالإقتصـادية:

أ/ الآثار المترتبة عن الطلاق بالنسبة للمرأة :[34]

-تعرض الأم لمشاكل مادية على وجه الخصوص التي تمثل واحدة من أخطر المشاكل التي تواجهها المطلقة التي تحتضن أطفالها .

-صعوبة إعادة المرأة المطلقة الزواج مرة ثانية .

---

[33] عمرية ميمون ، تغير نموذج الزواج في الجزائر رسالة ماجستير ،جامعة الحاج لخضر باتنة ،2008-2009 فحة 91
[34] عباد عبد الغاني –مشكلات الطلاق السعودية، مكتبة دار الهجرة 2010- فحة14

-النظرة السيئة للرأي العام الاجتماعي التي لا يمكن للمرأة وحتى المتعلمة تجاوزها دون أن تترك تأثيرا سلبيا على نفسيتها لأنها تعاني من حصار اجتماعي رهيب حيث ينظر إليها بأنها مهملة ومقصرة وهي السبب في فشل الحياة الزوجية .

-تعرض المرأة من إضطرابات نفسية نتيجة للتغير الكبير الذي طرأ على حياتها .

-هناك بعض الزوجات أكثر تأثراً بالطلاق، وتفرض عليهن الظروف إتباع أساليب توافقية تتميز بالمثابرة والكفاح والثقة بالنفس مثل المرأة التي لا تعمل وترك زوجها لها أبناء ولا مورد لها وتجري وراءه في المحاكم للحصول على نفقة لأبنائها، وتعاني الأمرين في الحصول على قسط بسيط منها بشق الأنفس، هذا الموقف قد يدفعها للعمل والكفاح بأي وسيلة، أو الانحراف حسب نمط شخصيتها، وكذلك الزوجة التي أخرجها زوجها من التعليم وأقعدها في البيت دون أن تستكمل دراستها، أو تلك التي كانت تعمل وأقعدها عن العمل.. كل هؤلاء عليهن اتخاذ أساليب سلوكية توافقية مع تلك الأوضاع الجديدة.

ب/ الآثار المترتبة عن الطلاق بالنسبة للرجل :[35]

-حرمانه من رؤية أطفاله .

-خسارة جزء من ماله جراء دفعه النفقة وخاصة إذا كان أجره بسيط.

-دخوله السجن إذا لم يتمكن من دفع النفقة

-كما أن من أهم المشكلات التي تواجهه إعادة تنظيم حياته العاطفية بعد الطلاق، كما تواجهه أيضاً مشكلات اعتياد حياة العزوبية، الهروب من الصداقات القديمة التي تؤنبه على فعلته وتشعره بالذنب الذي يحاول جاهداً الخلاص منه في محاولة تكوين صداقات جديدة.

ج/ الآثار المترتبة عن الطلاق بالنسبة للأطفال :[36]

-اضطراب تنشئة الطفل فالطلاق يحرمه من رعاية و توجيه الأب و الأم له.

-كره أحد الوالدين و ربما الاثنين معا.

-يساعد الطلاق الطفل على التشرد والتسول و الانحراف لأن أول شيء يفقده الأطفال بعد إنفصال والديهم هو الأمن والمأوى والبيت الهادئ الذي يظلهم ويحسون فيه بالراحة والإطمئنان وبحدوث الطلاق تنقلب حياتهم فيغادرون البيت الذي ولدوا فيه أويغادره والدهم ويترك لهم فراغا كبيرا

---

[35] نفس المرجع السابق محمد عاطف غيث ، □فحة 233

[36] أحمد الغندور، الطلاق في الشريعة الإسلامية والقانون، بحث مقارن، دار المعارف بم□ر الطبعة الأولى 1976 □فحة68

-الإنخراط المبكر لأبناء المطلقين في سوق العمل :إن إنفصال الوالدين في أغلب الأحيان يؤدي إلى تخلي الأب بإعتباره المسؤول الأول عن الإنفاق والتوقف عن إشباع حاجات أطفاله المادية وحددت الدراسات بعض الأخطار المعنية في أماكن عمل محددة للأطفال العاملين وهي :

*مواقع البناء :حيث يفرض على الأطفال رفع الأحمال الثقيلة التي قد تسبب الكسور

*محطات البنزين :حيث يقضي الأطفال ساعات طويلة بين روائح البنزين المسببة للسرطان

* الشارع الذي يتعرضون فيه للعنف الجسدي من أقرانهم أومن هم أكبر منهم سنا

*الإستغلال البشع من طرف أصحاب العمل

-التسرب المدرسي :الذي يعتبر من أهم الآثار الناجمة عن الطلاق مما لا شك فيه أن نفسية الطفل الحساسة ومشاعره المرهفة تتاثر بسهولة بكل ما يحدث في البيت .

د/ الآثار المترتبة عن الطلاق بالنسبة للمجتمع :

تفكك الأسرة وانهيارها وفقدان المجتمع لواحدة من خلاياه من أخطر الآثار الناتجة عن الطلاق بإعتبارها الوحدة الأساسية لبناء المجتمع وعلى قدر الأسرة في تكوين الإنسان السليم يكون نجاح المجتمع في تثبيت دعائم الاستقرار والتمكين للرقي والإزدهار فيه

2.4 الآثار الديمغرافية للطلاق :[37]

- يعد الطلاق من الظواهر الهامة التي تؤثر في الوضع الديمغرافي لتركيب السكان ،لأنه يؤدي إلى توقف الحياة الزوجية في المجتمع ولذلك فإن الخصوبة السكنية تقل عادة في المجتمعات التي ترتفع فيها معدلات الطلاق ،خاصة إذا طالت الفترة التي تقضيها المرأة في حالة الإنفصال أو دامت بشكل نهائي .

كما يؤثر الطلاق في نسب ومعدلات الزواج من خلال إرتفاع عدد البالغين غير المتزوجين ،وعلى الأرجح العزوبة الدائمة ، وبالتالي تنخفض نسب الزواج مما يؤثر سلبا على مستويات الخصوبة وهذا بدوره يعد من أخطر المشكلات الديمغرافية التي تهدد التركيبة السكانية خاصة إذا إستمرت هذه النسب في الهبوط.

3.4 الاثار المترتبة عن الطلاق من الناحية القانونية :[38]

يترتب على الطلاق عدة اثار أهمها توابع العصمة

---

[37]الشعوبي فضيلة أسباب انتشار الطلاق في مدينة تقرت دراسة ميدانية حول عينة من المطلقين والمطلقات بمدينة تقرت مذكرة ماستر جامعة قا□دي مرباح ورقلة □فحة 15

[38]السيد أبو عيطة، الزواج و الطلاق في زمن العولمة، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية،2014، ص 39

الرجعة - النفقة –العدة-المتعة-الحضانة-الميراث

افسح الإسلام صدره للمراة و خصها بكثير من عنايته، فاحترم حقوقها و رعاها في جميع أدوار حياتها و جملها بالشرف و العفة، لا رغبة في الاستمتاع بها، و قضاء اللذة و الشهوة البهيمية. بل للانتفاع بها فيما خلقت لاجله، وهو التناسل، ولم يتركها هدفا.

كما راينا انه اهتم بها، وهي زوجة و ام و مرضع حتى في موت زوجها فقد شرع لها ما يبعدها عن الحاجة و الفقر و العوز و الفاقة، وكما ان لها تلك الحقوق و المميزات فعليها واجبات حددها في سبيل صونها و طهارة عرضها، وما كانت تصرفات الرجل معها الا احتفاظا بها، وغيرة عليها لا استعبادا، و رحمة بها لا استبدادا.[39]

4 نتائج ظاهرة الطلاق في الجز ائر:[40]

يتم الطلاق بين الزوجين في المجتمع الجزائري بأكثر من طريقة فإنما أن يكون من خلال القرار الشخصي للزوج (بالإرادة المنفردة) أو بطلب من الزوجة بالخلع أو عن طريق القاضي (تطليق) أو بالتراضي بين الطرفين، ومهما كانت الطريقة التي يتم بها الطلاق فإنه يبقى له آثار ونتائج على مختلف أبعاد الحياة الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية التي تنعكس مباشرة على أطراف علاقة المصاهرة المتمثلة في الزوجين وأطفالهما وكذا على بقية أفراد المجتمع الكبير بصورة مباشرة وغير مباشرة، ويمكن إيجاز هذه النتائج فيما يلي:

1.4 النتائج الديموغر افية للطلاق:

يعد الطلاق من الظواهر الاجتماعية الهامة التي تؤثر في الوضع الديمغرافي لتركيب السكان، لأنه يؤدي إلى توقف الحياة الزوجية في المجتمع ولذلك فإن الخصوبة السكانية تقل عادة في المجتمعات التي ترتفع فيها معل الطلاق، خاصة إذا طالت الفترة التي تقضيها المرأة في حالة الانفصال أو دامت بشكل نهائي.

كما يؤثر الطلاق في نسب ومعدلات الزواج من خلال التأخير في سن الزواج بالنسبة للرجال وللنساء وارتفاع عدد البالغين المتزوجين، وعلى الأرجح العزوبة الدائمة، وبالتالي تنخفض نسب الزواج، مما يؤثر سلبا على مستويات الخصوبة، وهذا بدوره يعد من أخطر المشكلات الديمغرافية التي تهدد التركيبة السكانية إذا استمرت هذه النسب في هبوط.

2.4 النتائج الاجتماعية للطلاق:

---

[39] الزواج و الطلاق في الشريعة و القانون، دار العلوم للنشر و التوزيع، عنابة باتنة، 2001، ص 61

[40] الشعوبي فضيلة أسباب انتشار الطلاق في مدينة تقرت دراسة ميدانية حول عينة من المطلقين والمطلقات بمدينة تقرت مذكرة ماستر جامعة قا□دي مرباح ورقلة □فحة16

تتجلى نتائج الطلاق السلبية من الناحية الاجتماعية في كسر لسوية العلاقات الاجتماعية بين الأسر المتصاهرة وإحالة القطيعة بين الأهل، فعلى المستوى الأخلاقي ومن المنظور الثقافة المحلية يتخذ المجتمع الجزائري موقفا ونظرة سليبة اتجاه المرأة المطلقة بصورة خاصة، إلى حدود تقييد حرية 41المرأة وشعور الأهل بالخشية والخوف عليها أكثر من الابنة غير المتزوجة، وفي حين يتسامح هذا المجتمع مع الرجل.

3.4 النتائج الاقتصادية للطلاق:

إن ما يترتب على الطلاق من ناحية الزوج هدر المال على الزواج السابق وتحمله دفع الحقوق المالية المستحقة للزوجة المطلقة علاوة على كلفة زواجه من غيرها، كذلك دفع النفقات المالية لأطفاله الذين أصبحوا يعيشون بعيدا عنه مع والدتهم في بيت أهلها، أما المطلقة فتخسر ما كانت تتمتع به من استقلالية وإعالية مالية كانت من حقها ومن مسؤولية الزوج، الأمر الذي يضعها في موقع اقتصادي واجتماعي متدن وتحت رحمة الشفقة والصدقة والبحث عن معونة اجتماعية أو رسمية حتى تتمكن من إعالة نفسها وأطفالها.

5 و اقع الطلاق في الجزائر:

كشفت الأرقام من وزارة العدل عن الارتفاع الكبير لحالات الطلاق ، التي وصلت إلى 125183حالة طلاق، منها 10128حالة خلع، وهو رقم ينذر بمدى هشاشة الأسر الجزائرية التي أصبحت تواجه وتحل مشاكلها عبر المحاكم بدل تبنيها أسلوب الحوار والتفاهم .

وتفيد الإحصائيات الرسمية التي قدمتها وزارة العدل، عن ارتفاع طلبات فك الرابط الزوجي من قبل الزوج، وقدرت خلال الفترة نفسها 56670 حالة، الأمر الذي يفسره العديد من المحامين برغبة الأزواج في التنصل من المسؤولية عن طريق الانفصال نتيجة عجزهم المادي الذي حال دون تمكنهم من التكفل بالمصاريف الاقتصادية في ظل محدودية دخلهم مقابل التهاب أسعار مختلف السلع والخدمات.

ومن جانب آخر، تغزو قضايا الخلع المحاكم الجزائرية خلال السنوات الأخيرة، حيث تضاعف هذا النوع من القضايا بشكل ملفت للانتباه، وما ساعد على ذلك سهولة الإجراءات القضائية المتبعة. وبالرغم من أن الخلع ظاهرة جديدة في المجتمع الذي لم يتقبله بعد، إلا أن تناميها المتسارع أصبح يهدد بزعزعة استقرار الأسر الجزائرية، خاصة وأن أسباب طلب المئات من النساء خلع أزواجهن تبقى أغلبها تافهة وغير منطقية.

وبالرغم من هذا، وصل عدد هذا النوع من القضايا التي تعتبر دخيلة على المجتمع الجزائري إلى 10128 حالة خلع .

حذر خبراء وقانونيون جزائريون من التأثيرات السلبية لبعض الإجراءات القانونية الميسرة للطلاق في قانون الأسرة الجزائري الصادر عام 2005، واعتبروا تلك الإجراءات السبب الأبرز في تنامي حالات الطلاق التي فاقت 65 ألفا في عام واحد.

يأتي هذا في الوقت الذي سجل فيه المرصد الجزائري للمرأة ارتفاع حالات الطلاق خلال العام الجاري، حيث توقع أن يتجاوز عدد الحالات في 2016 حدود السبعين ألفا، بعد أن بلغت نحو 65 ألف حالة في 2015.

وذكر المرصد أن عدد القضايا المسجلة يوميا تجاوزت 191 قضية، وأشار إلى أن الرقم يتزايد بوتيرة سريعة حيث انتقلت من 29 ألف حالة عام 2010 إلى 65 ألف حالة نهاية عام 2015.

ويعتقد خبراء في القانون أن انفجار ظاهرة الطلاق بدأت بعد 2005، حينما تم تعديل قانون الأسرة الجزائري الصادر عام 1984، بأن انتقل المشرع من مبدأ العصمة الزوجية بيد الزوج وحده باعتباره رب الأسرة، إلى مبدأ قانوني جديد هو "الكل يطلق."

وجرى بمقتضى هذا المبدأ تسهيل إجراءات الطلاق بأن أصبح الرجل والمرأة والقاضي كلهم ينطقون بالطلاق، وأصبح هذا الطلاق لا يحتمل حتى الرجوع عنه أو الطعن فيه.

في تقرير لوزارة العدل الجزائرية يكشف عن تزايد نسبة حالات الطّلاق في الجزائر خصوصًا في السّنوات الأخيرة، حيث قدّرت حالات الطّلاق في سنة2010 بحوالي 50 ألف حالة، منها 5628 حالة خلع و 24658 حالة طلاق بإرادة منفردة من الرّجل، بينما حالات الطّلاق بالتّراضي قدّرت بـ 144118 حالة، و هي أرقام مخيفة لم تشهدها الجزائر من قبل، كما سجّل فى سنة 2008 قرابة 39383 حالة طلاق، و في سنة 2004 حوالي 30 ألف حالة بين طلاق بالتّراضي و الخلع.

تشهد الظاهرة تزايدًا مستمر في المجتمع الجزائري و هذا التزايد لا محال سيؤثّر على استقرار الأسرة الجزائرية و بالتالي على بنية المجتمع المحلّي الجزائري، و في هذا الصّدد يقول أستاذ علم الاجتماع بجامعة الجزائر أحمد رميتة: " بأنّ الطّلاق بالرّغم من أنّه مشكلة لها طابع الخصوصية إلّا أنّ تأثيرها يتعدّى الفرد ليشمل المجتمع ككل.

الجدول 1: تطور حالات الطلاق خلال الفترة الممتدة من سنة 2010 الى غاية سنة 2017 على المستوى الوطني

السنوات	الطلاق بالتراضي	الطلاق بالارادة المنفردة	التطليق	الخلع	مجموع حالات الطلاق
2010	14418	24663	5136	5629	49845
2011	16759	25275	5479	7313	54826
2012	15496	25956	5884	7649	54985
2013	15908	27169	5721	8663	57461
2014	17917	28779	4888	9240	60844
2015	15570	28898	4126	11315	59909
2016	16342	29802	4323	11661	62128
2017	16835	30719	4177	12422	64153

المصدر: وزارة العدل

الشكل الأول: حالات الطلاق خلال الفترة الممتدة من سنة 2010 الى غاية سنة 2017 على المستوى الوطني

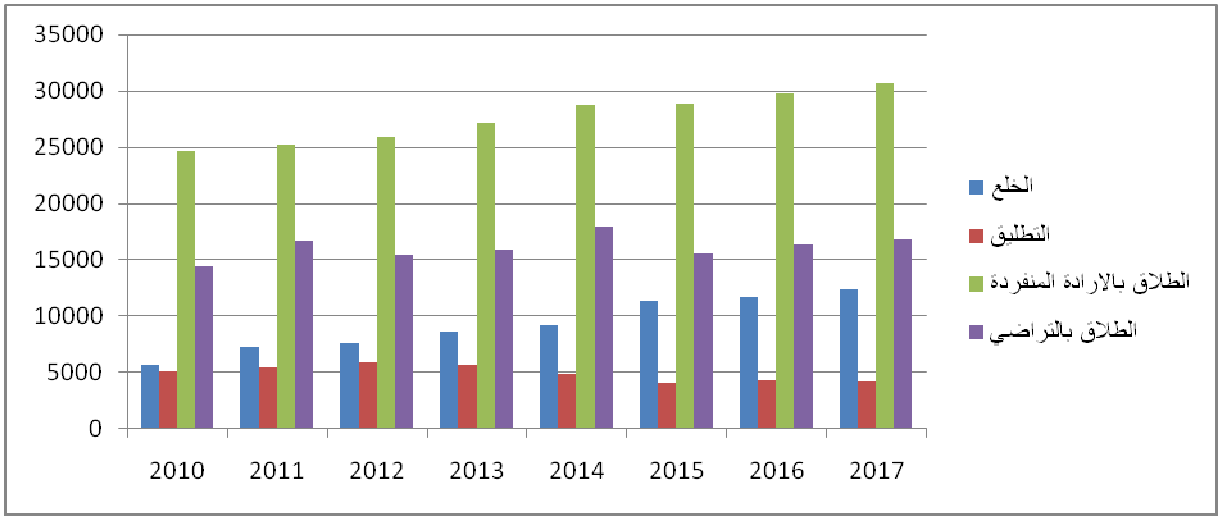

حسب الاحصائيات المتحصل عليها من وزارة العدل يتضح لنا من خلال الشكل 1 ، ان اكثر الأنواع انتشارا في الجزائر هو الطلاق بإرادة الزوج المنفردة، اذ بلغ 24663 حالة سنة 2010، و 30719 سنة 2017 ، ثم يليها الطلاق بالتراضي بلغ 14418 سنة 2010 و 16835 سنة 2017، و هذا راجع للتعديلات التي طرات على قانون الاسرة الذي اثر في الحياة الزوجية، وجعل من الطلاق الحل الأمثل للاستقرار بسبب الحقوق التي منحها للمرأة المطلقة من نفقة و مسكن ... (توابع العصمة)

اما ثالث الأنواع انتشارا هو الخلع، الذي نجده في ارتفاع مستمر من سنة لاخرى بشكل ملحوظ منذ سنة 2010 الى 2017 ، و في الأخير التطليق الذي نجده يتزايد من سنة 2010 الى 2013 ويبدأ في الانخفاض من 2014 الى 2017.

الجدول الثاني: يوضح مجموع حالات الطلاق

السنوات	مجموع حالات الطلاق
2010	49845
2011	54826
2012	54985
2013	57461
2014	60844
2015	59909
2016	62128
2017	64153

المصدر: وزارة العدل

الشكل الثاني: مجموع حالات الطلاق

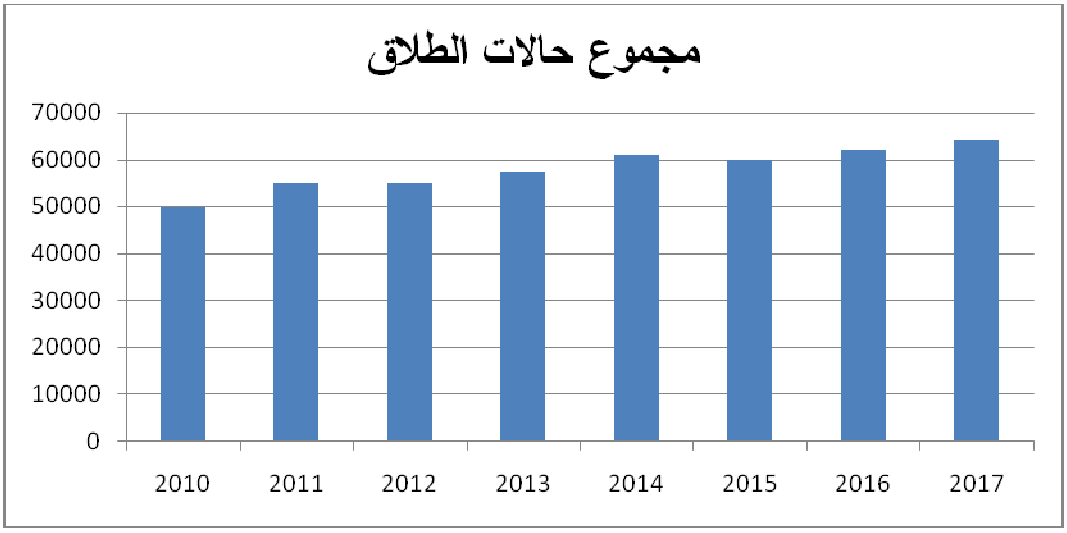

المصدر :انطلاقا من معطيات الجدول رقم 2

يلاحظ من خلال الشكل الثاني، ان عدد حالات الطلاق قد بدأت تتزايد من سنة لأخرى اذ ان نسبة تغيير الطلاق عرفت ارتفاعا سنة 2011 بنسبة 9.99 ، وفي سنة 2013 بلغت 4.50، أي 57461 حالة طلاق و استمرت في الارتفاع سنة 2014 لتصل الى 60844 حالة طلاق أي بنسبة تغيير 5.89

كما يمكن ارجاع ارتفاع اعداد الطلاق تعديل الامر 02/05 المؤرخ في 27 فبراير 2005الذي عدل قانون المؤرخ 9 يونيو 1984، المتضمن قانون الاسرة

كما ان لاتفاقية سيداو الأثر البرز فقد دعت هذه الاتفاقية الى المساواة الحقيقية بين الرجل والمرأة، كما نصت على ضرورة حصول المرأة على حقوقها دون تمييز.

في سنة 2015 عرفت نسبة تغيير الطلاق انخفاضا ب 1.54 - ، هذه النسبة تغيرت بشكل ملحوظ نحو الارتفاع سنة 2016 بنسبة 3.70، حيث بلغت في سنة 2017، 64153 حالة طلاق بنسبة تغيير 3.26 ، ويمكن تأويل هذا الى التحرر الزائد للمرأة و بحثها عن الاستقلالية، و اقبالها على التعلم و العمل و التطوير من نفسها.

الخاتمة

يعتقد كثير من الناس ان الطلاق هو الدليل الوحيد على تصدع الاسرة او انهيار مقوماتها، بينما يعتبر الطلاق في الواقع مجرد دليل واحد من بين دلائل متعددة. و لما كان الطلاق بمعنى عام هو انهاء زواج صحيح اثناء حياة الزوجين، أي هو صورة من الفسخ القانوني لعقد الزواج، فهو بالتأكيد يمثل الدليل النهائي. و الديانات السماوية تختلف فيما بينها في اباحة رابطة الزواج بالطلاق او التطليق الذي يصدر به

حكم من القضاء.و التشريعات الوضعية تتأثر بالديانة التي تعتنقها اغلبية الجماعة التي تخضع لهذه التشريعات، نظرا للصلة الوثيقة بين نظام الزواج و العقيدة الدينية، بل قد تطبق قواعد الديانة في حكم انهاء الزواج، تطبيقا مباشرا فتختلف القواعد التي يخضع لها الشخص بحسب ديانته، و تتعدد الشرائح المطبقة في البلد الواحد مع تعدد الأديان، كما هو الحال في الجمهورية العربية المتحدة حيث تطبق احكام الشريعة الإسلامية، و الشريعة المسيحية، و الشريعة اليهودية.

و قد اجازت الشريعة الإسلامية الطلاق للتخلص من الزوجية التي لا خسر في بقائها، لان الطلاق قد يكون الحل للمشكلات و الصراعات المتصلة التي تخيم على حياة الزوجين. و الأصل في الطلاق طبقا للشريعة، انه ممنوع و محظور لا يباح الا للضرورة، و الأفضل للزوج و الزوجة نفسيا و اجتماعيا ان يفترقا اذا فشلا في تكوين الاسرة و استحالت حياتهما معا.

اما المسيحية فيختلف موقفها من انهاء الزواج باختلاف المذاهب، و ان كانت كلها تتفق على ان الأصل هو ان الزواج علاقة ابدية لا تقبل الانحلال، فهي علاقة الاهية مقدسة و ما جمعه الله لا يفرقه انسان. و المذهب الكاثوليكي اكر المذاهب تشددا في تطبيق هذا المبدأ، فهو لا يقر الطلاق او التطليق لأي سبب من الأسباب، و لا يجوز سوى الافتراق في المعيشة او الانفصال الجسماني الذي لا ينهي رابطة الزوجية، بل يبقيها قائمة خصوصا فيما يترتب عليها من تحريم الزواج على المنفصلين. اما المذهب الأرثوذكسي فهو يجيز حل الزواج بحكم القضاء، لأسباب محددة كالزنا، و إصابة الزوج بمرض الجذام، و الجنون، و الغيبة الطويلة، و الايذاء، بل ذهب البعض الى اعتبار النفور الشديد بين الزوجين من مبررات التطليق في هذا المذهب. اما المذهب البروتستاني فقد ذهب فريق الانجليسكيين الى تحريم انهاء الزواج بالطلاق او التطليق في جميع الأحوال كما يقوم الكاثوليك. و ذهب فريق اخر الى اباحة التطليق بسبب الزنا الذي نص عليه الانجيل او بسبب الخروج عن الدين المسيحي باعتباره زنا روحيا. و عموما فان المذاهب المسيحية المختلفة لم تجز الطلاق من جانب الزوج بل جمعت انهاء الزواج دائما بحكم المحكمة.

و في المجتمعات الغربية الحديثة لا ينظرالى الزواج في الوقت الحاضر و منذ الثورة الفرنسية على انه نظام ديني، بل يعتبر نظام اجتماعي ذو دور أساسي في حياة الجماعة، بصرف النظر عن تدين افرادها او عدم تدينهم، و بصرف عن وحدة الدين فيها او تعدد الأديان، و توضع قواعده في ضوء المصلحة الاجتماعية وحدها، و ان كان هذا لا ينفي ان حكم الدين يؤخذ في الاعتبار كعامل من العوامل الاجتماعية التي تؤثر في تنظيمه القانوني، و يمكن ان نميز في المجتمعات الغربية بين نوعين أساسيين من الطلاق، الطلاق الكامل الذي يسقط نهائيا الإلزاميات الزواجية و يصبح كل من الشخصين حرا في تصرفاته بعد ذلك، و الطلاق الجزئي او الانفصال القانوني الذي يمنح الحق القانوني في الحياة المنفصلة مع بقاء الحياة الزوجية.

المراجع

- علي عبد الواحد وافي، الأسرة والمجتمع القاهرة، مكتبة النهضة 1966 صفحة3
- د اماني على المتولى، الضوابط القانونية و الشرعية و المشكلات العلمية للأنواع الحديثة للزواج والطلاق، دار الكتاب الحديث،القاهرة الكويت الجزائر، 2010، ص 20
- منال رفعت، الاسرة بين النظام الاجتماعي و العنف في الدول العربية، ط1، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2016، ص 100
- سناء الخولي الزواج والعلاقات الأسرية ،الإسكندرية دار المعرفة الجامعية1979صفحة 34
- بلحجار سيدي محمد عز الدين، بن صابر محمد، طلاق الوالدين و اثره على التحصيل الدراسي للتلميذ في الطور الابتدائي، دراسة عيادية لحالتين، مذكرة ليسانس، 2013، ص 10
- دكتور محمود احمد طه محمود، الحماية الجنائية للعلاقة الزوجية، ط1، دار الحامد للنشرو التوزيع، عمان، 2014، ص 73
- البوفيسور دكتور مصطفى إبراهيم الزلمي، احكام الزواج و الطلاق في الفقه الإسلامي المقارن، ط 1، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2011، ص 101
- الدكتور المصري مبروك، الطلاق و اثاره من قانون الاسرة الجزائرية، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2010، ص 111
- باديس ذيابي، صور واثار فك الرابطة الزوجية في قانون الاسرة، ج1، دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع، عين مليلة الجزائر، 2012، ص 78
- الدكتور المصري مبروك، الطلاق و اثاره من قانون الاسرة الجزائرية، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2010، ص 267
- الأستاذ لحسين بن شيخ اث ملويا، رسالة في طلاق الخلع، دار هومة للطباعة و النشرو التوزيع، الجزائر،2010، ص 129
- بلحجار سيدي محمد عز الدين، بن صابر محمد، طلاق الوالدين و اثره على التحصيل الدراسي للتلميذ في الطور الابتدائي، دراسة عيادية لحالتين، مذكرة ليسانس، 2013، ص 11
- بلحجار سيدي محمد عز الدين، بن صابر محمد، طلاق الوالدين و اثره على التحصيل الدراسي للتلميذ في الطور الابتدائي، دراسة عيادية لحالتين، مذكرة ليسانس، 2013
- اماني على المتولى، الضوابط القانونية و الشرعية و المشكلات العلمية للانواع الحديثة للزواج والطلاق، دار الكتاب الحديث،القاهرة الكويت الجزائر، 2010، ص 226
- بلحجار سيدي محمد عز الدين، بن صابر محمد، طلاق الوالدين و اثره على التحصيل الدراسي للتلميذ في الطور الابتدائي، دراسة عيادية لحالتين، مذكرة ليسانس، 2013، ص 12

- مسعودة كمال، مشكلة الطلاق في لمجتمع الجزائري، دون تر، ديوان المطبوعات الجامعية الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، 1855، ص 78
- عمرية ميمون ، تغير نموذج الزواج في الجزائر رسالة ماجستير ،جامعة الحاج لخضر باتنة ،2008-2009صفحة 91
- عباد عبد الغاني –مشكلات الطلاق السعودية، مكتبة دار الهجرة 2010-صفحة14
- أحمد الغندور، الطلاق في الشريعة الإسلامية والقانون، بحث مقارن، دار المعارف بمصر الطبعة الأولى 1976 صفحة
- الشعوبي فضيلة أسباب انتشار الطلاق في مدينة تقرت دراسة ميدانية حول عينة من المطلقين والمطلقات بمدينة تقرت مذكرة ماستر جامعة قاصدي مرباح ورقلة صفحة 15
- السيد أبو عيطة، الزواج و الطلاق في زمن العولمة، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية،2014، ص 39
- الزواج و الطلاق في الشريعة و القانون، دار العلوم للنشر و التوزيع، عنابة باتنة، 2001، ص 61
- الشعوبي فضيلة أسباب انتشار الطلاق في مدينة تقرت دراسة ميدانية حول عينة من المطلقين والمطلقات بمدينة تقرت مذكرة ماستر جامعة قاصدي مرباح ورقلة صفحة16

استمارة المشاركة

الاسم: ليلى

اللقب: بودية

الرتبة العلمية: استاذة محاضرة ا

الوظيفة: أستاذة

القسم : علم السكان

الجامعة : جامعة وهران 02

الهاتف الشخصي: 0542145806

هاتف العمل : 0549632817

البريد الالكتروني:l_demographe@yahoo.fr

محور المداخلة : المحور الأول

عنوان المداخلة: واقع الطلاق في المجتمع الجزائري